

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### مَكَثٌ ضَرُورِيٌّ لِلنَّقْيَحِ مَعْتَدِيَ الْمُحَقَّقِ النَّائِيْنِيِّ

لقد اصطفى المحقق النائيني أصلالة التعبدية بمعنى حتمية الاختيار والإرادة انتكالاً على «اقتضاء طبيعة الأمر» للإبعاث والتحرريض فتجاهر ألو نفذ التكليف بلا اختياره وإرادته لما أجزئه أساساً، ثم مثُل ضمن الأجدود بخيار المجلس - البیغان بالخيارات لم يفترقا - بحيث إن افتراقهما اختيارياً سيميت موضوع خيار المجلس جذراً ولكن لو أبعدا قهراً عن المجلس لظل خيارهما فعالاً لأنسلاب الاختيار والإرادة - وفقاً للشيخ الأعظم أيضاً - وبالتالي قد نقع هذه النقطة قائلاً:

«ولذا ترى أن الفقهاء أفتوا بضممان المترافق اختياراً أو غفلة أو في حال النوم أو ما أشبه ذلك تمسكاً بعموم «من أتلف مال الغير فهو له ضامن» وبالجملة المدعى هو الانصراف في خصوص ما إذا كانت المادة اختيارية في حد نفسها مع أن الهيئة لم توضع في خصوص هذه المواد حتى يدعى انصرافها إلى خصوص ما إذا صدرت عن الاختيار بل وضعت لمعنى مشترك بين جميع المواد، وأما دعوى انصرافها إلى ما إذا كانت قائمة بالفاعل (المختار) من دون قهر وإنجبار من الغير فليست بذلك بعيد كما ادعى ذلك (أي لزوم توفر الاختيار) الشيخ الأنصاري - قوله عليه السلام: «البیغان بال الخيار ما لم يفترقا» وأن الخيار لا يسقط بتفريق الغير للمتبادرين قهراً نعم تمتاز صيغة إفعل عن سائر الأفعال في الدلالة على الاختيارية» [1]

ولكن المحقق الخوئي قد أصل أصلالة التوصلية مستشكلاً على أستاذه معتقداً بأننا سنكون جاماً متعلقاً بالمقدورة و غيرها فتتسجل أصلالة التوصلية وبالتالي قد اعترض قائلاً:

- «أن اعتبار القدرة فيه سواء أكان بحكم العقل أو بمقتضى الخطاب ليس إلا من ناحية أن التكليف بغير المقدور لغو، و من الطبيعي أن ذلك لا يقتضي إلا استحالة تعلق التكليف بغير المقدور خاصة و أمّا تعلقه بخصوص الحصة المقدورة فحسب فلا (لغوية) ضرورة أن غاية ما يقتضي ذلك كون متعلقه (التكليف) مقدوراً، و من المعلوم أن الجامع بين المقدور و غيره مقدور فلا مانع من تعلقه به (فجواهر الجامع الملائكي يُعد معقولاً ثبوتاً) ... و بكلمة أخرى أن المصلحة في الواقع لا تخلو من أن تقوم بخصوص الحصة المقدورة، أو تقوم بالجامع بينها وبين غير المقدورة، فعلى الأول لا معنى لاعتبار الجامع، و على الثاني لا مناص من اعتباره و لا يكون لغواً بعد إمكان تحقق تلك الحصة في الخارج، فالنتيجة أن استحالة تعلق الطلب بالجامع و اعتباره إنما تقوم على أساس أحد أمرين: الأول: أن لا يكون للجامع ملاك يدعو المولى إلى اعتباره، الثاني: أن تكون الحصة غير المقدورة مستحيلة الواقع في الخارج (ولكن حيث قد امتلكنا جاماً أو حصة مقدورة خارجاً فلم يستحل تصوير الجامع وبالتالي قد أمكننا تصوير الجامع فاستنتاجنا التوصلية» [2]

ثم رسخ معتقده و أطّلب قائلاً:

«... فالنتيجة أنه لا مانع من التمسك بالإطلاق في هذه المسألة إن كان، و مقتضاها سقوط الواجب عن المكلّف إذا تحقّق في

الخارج ولو بلا إرادة و اختيار، و هذا بخلاف المسألة الأولى (أي التَّعْبِدِيَّة بمعنى المباشرة) حيث إنَّ الإطلاق فيها (بين فعل المكَلَف و غيره) غير ممكن في مقام التَّبُوت فلا إطلاق في مقام الإثبات ليتمسَّك به، و من ثمة قلنا بالاشغال هناك و عدم السقوط (إلا بال مباشرة):

– هذا بناء على نظريتنا من أنَّ التَّقَابِل بين الإطلاق و التَّقييد من تقابل التَّضاد فاستحالة التَّقييد تستلزم ضرورة الإطلاق لا استحالته.

– وأما بناء على نظرية شيخنا الأستاذ –قدَّهـ. من أنَّ التَّقَابِل بينهما من تقابل العدم و الملكة فإذا أمكن أحدهما أمكن الآخر و إذا استحال استحال فلا يعقل الإطلاق في المقام حتى يمكن التَّمَسُّك به و ذلك لاستحالة التَّقييد هنا أي تقييد الواجب في الواقع بخصوص الحصة غير المقدرة، فإذا استحال (التَّقييد) استحال الإطلاق (فينحصر التَّكْلِيف بالمقدور و الاختيار) وقد تحصل من ذلك نقطة الامتياز بين نظريتنا و نظرية شيخنا الأستاذ –قدَّهـ. في المسألة و هي إمكان التَّمَسُّك بالإطلاق على الأول (أي التَّضاد) و عدم إمكانه على الثاني (أي الملكة).»

فالناتج أنَّ المحقق النَّائِيَّ حيَث قد استحال لديه التَّقييد بغير المقدرة فقد انحصر الإطلاق بالمقدرة فاستتَّجَ التَّعْبِدِيَّة، بينما قد أفلح المحقق الخوئيَّ حينما أجايه بأنه لو استحال التَّقييد بغير المقدرة لاستحال الإطلاق أيضاً وفقاً لمشرب المحقق النَّائِيَّ – الملكة و عدمها – لا أنه سيتحدد الإطلاق على المقدرة فحسب.

ولكن المُدَهش أنَّ الشَّهِيد الصَّدِّر ببراعته قد ذَهَل عن أنَّ مقوله المحقق الخوئيَّ حول «الملكة أو التَّضاد» لا تُعد إشكالية مستقلة على المحقق النَّائِيَّ بل تتميم و تذليل لها، بينما الشَّهِيد الصَّدِّر قد زَعمَها اعترافاً منفرداً فأفرَدَها قائلاً:

«ما ذكره السيد الأستاذ في المقام من أنه على مبني كون التَّقَابِل بين الإطلاق و التَّقييد من العدم و الملكة و أنه إذا استحال التَّقييد استحال الإطلاق، لا يتَّم إطلاق المادة للحصة غير الاختيارية لأنَّه يستحيل تقييدها بذلك فيستحيل إطلاقها لها أيضاً». [3].

وفيه: أنَّ هذا الكلام لم يكن مناسباً للسيد الأستاذ فإنَّ الإطلاق المطلوب في المقام إنما هو الإطلاق في مقابل التَّقييد بالحصة الاختيارية (لا غير الاختيارية) لأنَّ إطلاق الطبيعة لحصة عبارة عن عدم تقييدها بما يقابل تلك الحصة لا عدم تقييدها بتلك الحصة و في المقام تقييد المادة بالحصة الاختيارية (وفقاً للمحقق النَّائِيَّ) ممكناً كما هو واضح، فلابد وأن يكون إطلاقها المستلزم لانطباقها على الحصة غير الاختيارية ممكناً أيضاً». [4]

ولكنه زلَّ في وعي مقالة أستاذه الخوئيَّ لأنَّا نمتلك حصتين: مقدرة و غيرها، و من المحتوم أنَّ الإطلاق سيُسَبِّطَن كائينهما ثبوتاً، و لهذا لو استحال أحد التَّقييدين لاستحال التَّقييد بالحصة الأخرى بتَّا – وفقاً لمشرب المحقق النَّائِيَّ – فلو استحال التَّقييد بغير المقدرة لاستحال التَّقييد بالمقدرة أيضاً، فعلى أساسه قد حَقَّت إجابة المحقق الخوئيَّ تماماً و مضاداً لتفكيك الشَّهِيد الصَّدِّر.

[1] نابيني محمديحسين. أجود التقريرات. Vol. 1. ص101 قم – ایران: کتابفروشی مصطفوی.

[2] خوئي ابوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). Vol. 2. ص148-149 قم – ایران: انصاريان.

[3] المحاضرات، ج ٢، ص ١٥٠.

[4] صدر محمد باقر. بحوث في علم الأصول (الهاشمي الشاهرودي). Vol. 2. ص67 قم مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.